رياض باشا وماثرهُ

(تتمة ما قبلهُ)

وما دمنا قد جرَّنا الكلام الى طرق هذا الموضوع فاني استميح القرَّاء بذكر مقدمة الامر الاول الذي صدر في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ لشريف باشا بتشكيل الوزارة على اثر المشاكل المالية والدسائس الاهلية والاجنبية التي وقعت في البلاد

قال اسماعيل

« اني بصفة كوني رئيس الحكومة ومصريًّا أرى من الواجب عليَّ ان اتبع رأي الامة واقوم باداء ما يليق بها من جميع الاوجه الشرعية . ولكن لما نظرت المسير كان على غير رضاء الملة والاهالي حتى نشأ عنهُ اضطراب وتفور سرى في جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك في غاية الهدو والسكون . قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وان تكون تلك النظارة مشكلة من اعضاء اهلين مصريين يتبعون في سيرهم الطرق المنصوص عنها في الارادة المذكورة وان يتحفظوا على مأموريانهم كل التحفظ اذ انهم مكلفون بالمسؤولية لدى مجلس الامة الذي سيجري انتخاب اعضائهِ وتعيين مأموريتهِ بوجه كافٍ للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الامة نفسها . هذا ولعلي بحسن اخلاصكم بخدمة الوطن فلا اشك ان تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالامانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤدية الى التمدن والعمارية التي اريد ان يقترن بها اسمي »

هذا هو مبدأ النظام الذي اخذ يتدرج في طريق التقدم والارتقاء الى الآن وقد تخللهُ انتكاس ظاهري او حقيقي ولكنهُ لم يدم زمنًا طويلاً وذلك ان الاضطرابات التي اقترنت باواخر حكم اسماعيل وباسمهِ اوجبت تنحيتهُ عن العرش وقيام ولده الخديوي محمد توفيق فاستعفى شريف كما هي السنة الواجبة في مثل هذه الاحوال . فاصدر الخديوي الجديد في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ امرهُ بالغاء رئاسة مجلس النظار وبأن كل ناظر يكون مسؤولاً عن جميع الامور المختصة بنظارتهِ . وهذا نص الارادة بالحرف الواحد

« بما ان مجلس النظار صار لغوهُ وابطالهُ ونقرر لدينا ان كل ناظر يكون مسؤولاً عن الاشغال المنوطة باداره نظارتهِ وان المواد التي كان جاريًا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه

من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجري انعقادهُ بميقات من النظار تحت رئاستنا وكل من النظار اذا وجد عندهُ اشياء من هذا القبيل يستصحب معهُ اوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم . فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والاهلية قد عينّاكم ناظراً على ديوان . . . واصدرنا امرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة في مباشرة ادارة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا »

هذه هي النكسة الارتجاعية التي قالت عنها الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) في ذلك العهد في وصف الخديوي توفيق ما نصهُ : « فلله درهُ من متفرس يضع الامور في مواضعها ولاسيما الامراء ذوو النعمة والاستقامة والمقام الرفيع . فان وضعهم في المأموريات الجسيمة دليل على صلاح الامور وتسهيل كل معسور وقد انشرح بذلك خواطر الجميع فنسأل الله ان يزيل عنا كل ضيم ويتمم الامور بالخير »

ولكن صناديد مصر الثلاثة لم يكونوا على هذا الرأي ولذلك لم يشترك احد منهم في هذه الوزارة الرجعية التي لم تعش سوى اربعة وثلاثين يوماً ولم تعمل في الحقيقة شيئاً وذلك لان الخديوي استدعى رياض باشا وطلب منهُ تشكيل الوزارة المتضامنة على ذلك الاساس الذي شرحناهُ . وهذه هي اول مرة تقلد فيها رياض باشا رئاسة الوزارة (في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) وقد كتب الخديوي الى الفقيد الذي نحن مجتمعون الآن على قبره ما نصهُ :

« عزيزي رياض باشا

« اني لما اخذت اخيراً زمام رئاسة مجلس النظار يدي لم يخطر بفكري اعادة الحكومة الشخصية وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بيني وبين اعضاء هيئة النظار ولم يخطر ببالي ان يكون ذلك امراً قطعياً ولا امراً مخالفاً للاصول التي اتخذتها منذ اخذي بزمام الحكومة اعني الحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي ان لا تكون مرعية الاجراء على الدوام

« ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليهِ ضميري في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم افكاري المتعلقة بامر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي اتمنى نجاحها وانتشارها في ادارة المملكة واني لمتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات وانكم عازمون عزماً قوياً على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الافكار بالتمام واني لأعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم

بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينهِ ونظاماتهِ مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقهِ ولهذا فاني مع ثقتي وحسن يقيني فيكم اكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة واحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظاً لنفسي حق الحضور في جلساتهِ وتولي رئاستهِ عند الاقتضاء واني لمتيقن انكم ستمتنون كل الامتناع في انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع اسماؤهم لدينا لامدق على توظيفهم . وبعد ان تشكل هيئة النظارة تأخذ في الاشتغال على مقتضى ما نص عليهِ في الامر الصادر المؤرخ في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانهُ لا يزال مرعي الاجراء في جميع احكامهِ التي لا يعتريها تغيير بامرنا هذا . وان المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب اسرارها ومفتشي الاقاليم ومديري الادارة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم الاَّ بعد المداولة فيهِ بمجلس النظار والتصديق عليهِ من لدنا واما باقي الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى اوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم . ولا يخفى عليكم اننا في شاغل من المسائل المهمة وقد دعت الحاجة الى ان اذكركم من جملة تلك المسائل باهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائي المختص بالتحصيل الذي هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا ومعظم همتنا . واني على يقين باني اعتمد عليكم في حل هذه المسائل وما شاكلها من الامور المهمة وغيرتكم التامة وحبكم للوطن لا تهملون في شيء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقي الذي هو متمنى الجميع ويجب على كل منا ان يبذل غاية جهدهِ في تمهيد سبلهِ »

وقد تقلد رياض باشا نظارة الداخلية ايضاً وما زال يتقلدها بعد ذلك كلما دعاهُ صاحب الامر لرئاسة مجلس النظار . وفي بعض الاحايين كان يضم اليها نظارتي المالية والمعارف العمومية منفردتين او مجتمعتين معاً وما ذلك الاَّ لانهُ كان اكثر من غيره خبرة ودراية بحاجات القطر الداخلية وهذه اعمالهُ وحياتهُ كلها شاهدة لهُ بانهُ الفلاح وابن الفلاح وابو الفلاح

نحن في مقام لا يكفي فيهِ الكلام بطريق الابهام بل ينبغي لنا في حق مثله ان يؤيد القول بالبرهان . ولما كان عملهُ الجليل كبيراً ولا يسعنا الاسهاب في الاتيان عليهِ رأيت ان اتوسط في الامر واشير بنهاية الايجاز الى بعض اياديه على بلادهِ واهليهِ

هو الذي قوّى دعائم مجلس النظار وجعل لهُ سلطة فعلية حقيقية في ادارة شؤون البلاد وتوصل بهذه الوسيلة الى خدمة الامة خدمة تحفظها لهُ القلوب وستتحدث بها التاريخ

فاول عمل انصرفت اليهِ همتهُ هو النظر بعين الحكمة الى مصدر الثروة في مصر وهي

ارضها فابطل الانعام بالاطيان لانها ملك الامة ولا يجوز لاحد ان يتصرف فيها بالهبة . وقد اوقف تنفيذ الاوامر التي كانت صدرت بهذا المعنى مما لم يكن قد دخل في حيز الفعل (٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ — ٩ اكتوبر سنة ١٨٧٩)

واستصدر في سنة ١٨٩٤ امراً عالياً بان ارباب المعاشات والباشبوزوق الذين اعطيت اليهم اطيان لتعيشهم على شرط اعادتها لجانب الحكومة عند وفاة من يتوفى منهم عن غير زوجة ولا اولاد يكون لهُ ولورثتهِ حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة ولو لم يدفع المقابلة عنها

وان الاطيان المعطاة للعربان ولم تدفع عنها المقابلة تكون ملكاً صريحاً للمعطاة اليهم الاصليين او لورثتهم . وهو الذي وضع القواعد لبيع املاك الميري الاهالي

وانا نسرد اعمالهُ في الحكومة اثناء وزاراتهِ المتعددة مسرودة بحسب الموضوع لا بحسب التواريخ

(١) الثروة العقارية

رياض باشا هو الذي وضع اول لائحة للآلات الرافعة المعدة لري الاراضي وتجفيفها (٣١ يونيو سنة ١٨٨٠) ثم استصدر قانوناً للترع والجسور (١٨٩٠)

ومما يجب ذكرهُ في هذا المقام انهُ قرأ بنفسهِ في مجلس النظار هذا القانون مادة فمادة حتى أتى على الاربعين بغير ملل ولا كلل مع التمعن والتفكر في كل حكم من احكامهِ

ثم استصدر قانوناً للسكك الزراعية (سنة ١٨٩٠) وهي التي افادت البلاد والمزارعين ايما فائدة ولها الآن شأن كبير في تسهيل المواصلات ونقل المحصولات وتوطيد دعائم الثروة الاهلية في سائر ارجاء القطر ونظم المعاملات في حلقات الاقطان

ومن مزايا هذا القانون على الفلاح انهُ وضع طريقة ثابتة لتحصيل ضرائب الاطيان في اوقات معينة

ورفع الى الخديوي تقريراً بيَّن لهُ المضار التي تحيق بالفلاح من جراء اضطرارهِ لوضع رقبتهِ في قبضة المرابين

واين هذه المزية من تلك التي واصل السعي فيها حتى جعلها من الحقائق الملموسة باليد لكل انسان الى الآن واعني بذلك تسوية الاهالي بالاجانب في دفع الاموال الاميرية . فالامر العالي المشهور باسم دكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٨ (١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٠٥) هو من حسنات ابن الفلاح ولو كنا في بلاد اخرى لسماهُ الناس قانون رياض

(٢) املاك مصر في الخارج

نظر الرجل الى مسألة الاملاك الكائنة في الاستانة وهي المعروفة بالساحلخانة فسواها في مصلحة مصر ولفائدة الامة وقد كان بعض اعضاء العائلة الخديوية يتازعون في امتلاكها دون الحكومة المصرية

(٣) باطن الارض

نظر ابو الفلاح الى ارض اجداده فرأى ان يضم الى العناية بها و بزرعها عناية اخرى بما في بطونها من كنوز الآثار القديمة سواء كانت هيروغليفية او عربية . فاراد ان يسبق البلاد بفخارها الفني وقرر « بان كل شيء يتعلق بعلم الآثار القديمة مثل المومية والحفر والنقش القديم و بوجه الاجمال كافة الاشياء التي نوعها من نوع المحفوظات بالانتيكخانة ببولاق ممنوع تصديرها بالكلية . وكذلك الاشياء التي للساجد والمعابد والاضرحة او المأخوذة منها تصديرها ممنوع بالكلية » ثم ادخل في حكمها الآثار القديمة « صناعية العرب »

(٤) المواصلات

انشأ رياض خط البوستة بين اسيوط واسوان مرتين في الاسبوع على الوابورات البخارية وقد كان ما بعد اسيوط من ارض الفراعنة محروماً من المواصلة مع سائر القطر الاَّ بطريق القوافل او المراكب الشراعية

(٥) عمال الحكومة والامن العام

جعل رياض باشا عبرة الماهيات في جميع انواع الخدمة الملكية بالوظائف لا بالرتب وقال « ان الرتب انما هي عنوان شرف وفخار »

وقرر بدل السفربة ومصاريف الانتقال لموظفي الحكومة حتى لا يستروا عالة على الاهالي في اثناء قيامهم بالمأموريات التي تعهد اليهم

وسعى لدى الدول الى ان رضيت بعدم جواز الحجز او التنازل عن ماهياتهم وقد كان اغلبهم ان لم نقل جلهم اسيراً في قبضة المرابين ففك رياض رقبتهم وحفظ كرامتهم

وكان قد سبق لهُ انهُ استصدر امراً عالياً في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨ بان ريع الاراضي الاميرية الموقوفة على اعضاء العائلة الخديوية وذريتهم المعطاة لهم بدلاً عن مرتباتهم التي كانت لهم في السابق لا يجوز التنازل عنهُ ولا حجزهُ الاَّ لتحصيل الاموال الاميرية .

وكانت همتهُ على الدوام منصرفة لتأييد سلطة الموظفين ولاسيما المحافظين والمديرين ليتمكنوا من تنفيذ مقاصدهم في تعميم الامن وترويج التجارة وتحسين الحالة الاقتصادية في

اكناف البلاد واستصدر امراً عالياً (١٣ اغسطس سنة ١٨٨٨) بان كل محافظ وكل مدير هو النائب الوحيد عن هيئة الحكومة في المحافظة او المديرية الموكولة الى عهدته وان جميع الموظفين الموجودين في المحافظات والمديريات يجب عليهم الاذعان لسلطة المحافظ او المدير اية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون

وكان في جميع ادوار حياته العمومية يعمل على تأييد نفوذ المحافظين والمديرين لانهم عماد الامن العام والركن الحقيقي لكل نظام

وقد طهّر البلاد من الاشقياء الذين كانوا يعيثون في الارض فساداً حتى هدأ روع القطر واستقر الامن العام في نصابه وانقطع دابر تلك العصابات المسلحة التي لا يزال ذكرها في اذهان . وحينئذٍ الغى الاحكام الاستثنائية التي اضطرت الحكومة (قبله وفي ايامه) لتقريرها وحل تلك اللجنات المعروفة بتوميسيونات الاشقياء (الامر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩)

(٦) الحالة المالية

هو الذي سوى الحالة المالية في سنة ١٨٧٩ وقد كانت على شفا جرف هار بسبب ما تقدم هذه المدة من ضروب الاعسار

وفي عهده صدر قانون التصفية . وتصفية كل حساب مهما كان فيها فهي افضل من بقاء الاضطراب واستمرار الاختلال

رياض باشا هو اول من وضع قواعد الميزانية على المنهاج المنتظم الذي لا يزال العمل به مستمرًّا الآن مع اختلاف طفيف في بعض التفاصيل والجزئيات . وكان ذلك في يناير سنة ١٨٨٠

فسادت الامور بتدبير حكيم وعلى اسلوب رشيد الى ان تسنى لصاحب الترجمة اصلاح الاحوال المالية اصلاحًا عظيمًا . فبعد ان كانت مصر لا تعرف غير العجز بدأت تستطيع رفع رأسها . فكان صاحبنا اول من اسّس الاحتياطي في ميزانيتها بعد ان يذل لدى الدول المساعي تلو المساعي . فاصبحت مصر ولها احتياطي قدره مليونان من الجنيهات (الامر العالي الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨)

(٧) تخفيف الضرائب والغاء بعض العوائد والرسوم والمكوس

انتظام الشؤون المالية ساعد صاحب الترجمة منذ سنة ١٨٨٨ على تخفيف كثير من التكاليف عن عاتق الاهلين فالغى ضريبة الملح التي كانت مفروضة على رؤوس جميع السكان

وقدم في ذلك تقريراً طويلاً هو من الآيات التي ينبغي مراجعتها لمعرفة مقدار غيرة الرجل على افراد امتهِ ورفع الضيم عنهم

والى المقابلة مع حفظ حقوق الاهالي في ما تاوهُ بسبب دفعهم الاقساط منها

ثم نظر الى بعض العوائد والمكوس التي تثقل كاهل الاهالي فقدم تقريراً وافياً في ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ يقول فيهِ للخديوي توفيق : « ان جملة من العوائد لا يستحق البحث فيها فان قاعدة ضرائب بعضها سيئة وطريقة تحصيلها اسوأ وكلاهما مخالف المخالفة الكلية لشؤون العدالة والانصاف التي هي من شيم حكومتكم السنية والبعض الآخر من تلك العوائد مع كونهِ مضايقاً للمولين ومعطلاً لتقدم التجارة والصنائع فلا يحصل منهُ لجهة الخزينة الاَّ مبالغ واهية لا تكفي في غالب الاحيان لمصاريف تحصيلها »

وبهذه الوسيلة توصل الى الغاء العوائد الشخصية والويركو[1] وعوائد التمغة على المصنوعات البلدية واري من الواجب الاشارة الى ما قالهُ في هذا الصدد : « ان الاجانب لا يدفعون شيئاً من هذه العوائد فلا يتيسر للصانع ابن الوطن ان يجاري او يباري صناعة الاوربا ويين في اشغالهم »

وكان في جملة ما الغاهُ عوائد الدخولية في النواحي اي القرى والكفور . وعوائد معاصر الزيوت . وعوائد المساكن في القرى والكفور (وكانت الحكومة تحصلها باسم تنظيم مع ان المصاريف على التنظيم في تلك النواحي في عدمية الوجود تقريباً) . وقال في ختام التقرير الذي قدمهُ بهذا المعنى « ان حسن التحصيل في اموال الاطيان يعوض النقص الظاهر في الايرادات التي يجري عليها الالغاء الهادي ذكرهُ بل ربما يزيد عن التعويض »

ولو اردت ان اذكر هذه العوائد بالتفصيل لضاق السامعون ذرعاً ولعجبوا من ان اجدادهم الاقربين كانوا يحملون هذه الاعباء التي اصبح ابناؤهم وهي لا تخطر على احلامهم حتى في المنام . ولكنني اشير الى الامر العالي الذي صدر بها لمن يريد التوسع في معرفة اليد التي اسداها رياض باشا الى قومهِ وبلدهِ وهنالك يرى الطالب المحييات المطربات بل المخزنات المخزيات . فتاريخ هذا الامر العالي هو ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ وكان رياض باشا في هذا العهد مهيمناً على نظارة المالية بصفة موقتة

ثم الغى عوائد الاغنام والشعاري وعوائد الدخولية على البذور الزيتية وعلى الزيوت المستخرجة منها . ثم خفض عوائد الدخولية على حيوانات الذبح والمواشي (من اول يناير سنة ١٨٩١)

(١) قد كان اقله من ٥٠ قرشاً الى ٣٠ قرشاً لمساعدة ارباب الحوانت القليلة الكسب

هذا ولقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٠ تدفع ضريبة خصوصية على زرع الدخان والتبغ مقدارها تسعة جنيهات فانزلها رياض الى ستة ثم انزلها الى جنيهين ونصف جنيه فقط ثم رأى ان المصلحة المالية تقضي بمنع زراعة الدخان بالكلية لقاء زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من الخارج . ولهُ في ذلك تقرير بليغ مؤيد بالحجج والبراهين

والغى الرسوم التي كان مشايخ البلاد يدفعونها عند تقريرهم في المشيخة ثم اعفاهم هم والعمد واولادهم من الخدمة العسكرية في نظير الواجبات الكثيرة التي يقومون بها لمصلحة الامة والحكومة

والغى الرسوم التي كان اهل الاسكندرية يدفعونها لاجل « نزح الادخانات » وقدرها عشرون قرشاً في نظير الكشف الطبي وعشرون قرشاً رسم قيدية الشرح على المرضحال الذي يقدمهُ الطالب لمصلحة الصحة

ولكن ذلك كلهُ مجموعاً الى بعضهِ بعضاً لا يوازي عشر معشار المنقبة الكبرى والمفخرة العظمى التي طوق بها ذلك الفلاح عنق كل فلاح واعني بها سعيهُ في الغاء العونة سنة ١٨٨٩ ولهُ في ذلك تقرير ضافٍ وافٍ فضلاً عن مواقفهِ المعدودة في الجمعية العمومية وخطبهِ الطنانة الرنانة التي القاها ارتجالاً في جلساتها مما يحاكي اكبر الوزراء في اعظم مجالس النواب بديار اوربا . ولو اردت ان اسرد شيئاً من دورها على الاسماع لاضطررت الى الاتيان عليها برمتها من اولها الى آخرها . فليراجعها من شاء في محاضر الجمعية العمومية

(٩) المحاكم الشرعية

وجه رياض نظرهُ الى معاملات الناس في احوالهم الشخصية فوضع نظاماً كافلاً بحسن سير المحاكم الشرعية على قدر ما وصلت اليهِ يد الامكان في ذلك الزمان . فهو في الحقيقة اول مصلح لهذا النوع من المحاكم التي تعددت انواعها واصنافها في مصر على خلاف النظام المعقول الذي يتمتع بهِ الجمهور في سائر بلاد الدنيا

(١٠) المعاملات التجارية

اشار رياض بوجوب العمل بالطريقة المترية في الموازين والمكاييل وذلك نظراً لتغييرات التي طرأت مع توالي الايام على الموازين والمكاييل المصرية ولما هنالك من تعدد واختلاف الموازين المستعملة في انحاء القطر المصري والفروق الموجودة بينها ونظراً لان معاملات الناس مع بعضهم بعضاً يجب ان تكون مؤسسة على موازين ومكاييل معلومة ومعينة بالضبط والدقة (انظر الامر العالي الصادر في ٢٨ ايرين سنة ١٨٩١)

(١١) القرعة العسكرية

في ايام رياض صدر قانون القرعة العسكريةُ ولم يرضَ الرجل بنشر قانون ثانٍ للاحكام العسكرية بصفة رسمية

(١٢) بيت المال

نظم مصلحة بيت المال بعد ان كانت الفوضى ضاربة فيها اطنابها ومع كرور الايام رأى ان وجود ديوان عموم بيت المال بمدينة القاهرة يوجب مشقة على الناس وكلفة لا معنى لها فألغاهُ ووزع اقلامهُ على المديريات والمحافظات (سنة ١٨٩٠)

(١٣) الصحة العمومية

صدرت في وزارتهِ الاولى نظامات محكمة لسير الصحة العمومية والصحة البحرية على الوجه الثاني وهو اول من استصدر امراً عالياً بجعل تلقيح الجدري الزامياً في مصر (١٠ يوليو سنة ١٨٩٠)

(١٤) انشاء بعض مصالح متنوعة

الفى رياض ذلك النظام القديم السقيم (ان صح لنا ان نطلق عليهِ اسم نظام) وهو الذي كان معروفاً في المديريات باسم قلم المتاوي . ورتب اقلام القضايا التي ظهرت ثمرتها لانها نفعت الحكومة في كثير من المواطن وردتها عن التورط في امور تعود عليها بالخسائر ولا تزال تهديها في كثير من الاحوال الى محجة الرشد وجادة الصواب . وكانت لرياض يد طولى في تأسيس القومسيون البلدي بمدينة الاسكندرية وقد صدر قانونهُ في عهد وزارتهِ التي قبل الاخيرة (سنة ١٨٩٠)

(١٥) الاعمال الانسانية

كانت لهُ فيها اليد الطولى في حياتهِ الخصوصية وفي حياتهِ العمومية . ولا حاجة للاطناب في هذا الباب لانهُ من قبيل تحصيل الحاصل . وانما يجب ان نقول انهُ كان يغتنم فرصة المواسم والاعياد فيلتمس العفو من سيد البلاد عن بعض المحبوسين المكبين والعسكريين الذين كانوا يستحقون الشفقة والرأفة لاي سبب من الاسباب . وهو الذي سعى في العفو عن كثير من المجرمين السياسيين نذكر منهم الامام الشيخ محمد عبده رحمة الله عليهِ

(١٦) المعارف العمومية

هذا باب طويل لا يمكنني ان اوفيهُ بعض حقهِ في هذا المقام ولكنني اكتفي بالاشارة الى امرين فقط واترك الباقي لفرصة اخرى

اولاً كان رياض باشا يستعين دائماً في ادارة شؤون المعارف العمومية بشيخ المعلمين وابي المؤدبين المرحوم المبرور علي مبارك باشا او يتولى هو زمامها بنفسهِ. وقد سعى مع صاحبهِ حتى توصل لايقاف نحو الفي فدان على دار الكتب الخديوية

ثانياً كان رياض وصاحبهُ اميل الناس لنشر التعليم باللغة العربية وآثارهما باقية خالدة وهي فينا وفي مثالنا محسوسة مشاهدة. ولكن الايام جعلت رياض يتأثر بمزية كبرى. وحسبي ان آتي هنا على نص الامر العالي الذي استصدرهُ من سيدنا وولي نعمتنا الخديوي عباس امدَّ الله في عمرهِ ونفع الامة بهِ. وها هو:

نحن خديوي مصر

لما كانت اللغة العربية هي لغة البلاد وكان من الواجب جعلها اساساً للتعليم في مدارس الحكومة وتقديمها على كل لغة اخرى

فبناء على ما عرضهُ علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آتٍ

المادة الاولى يجب ان تكون برنامجات المدارس الاميرية محتوية على اكثر ما يمكن من المواد لتعليم اللغة العربية حتى تأتي معرفتها معرفة تامة اكيدة

المادة الثانية لا تعطي نظارة المعارف العمومية شهادة الدراسة الابتدائية او الثانوية او الشهادة النهائية من اي نوع كانت الى احد الطلاب مهما كانت معارفهُ في المواد الاخرى الاَّ اذا كانت معرفتهُ باللغة العربية مستوفاة للشرائط المنصوص عليها في برنامجات الحكومة الرسمية

المادة الثالثة على ناظر المعارف العمومية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي رأس التين في ٨ ذي الحجة سنة ١٣١٠ (١٢ يونيه سنة ١٨٩٣)

« عباس حلمي »

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر المعارف

رياض .

أفلا يصح لنا بعد تلاوة هذا الامر العالي ان نترحم على رياض وهذه اعمالهُ وهذه خطتهُ وهذا حبهُ للغة العربية التي تغالى في اعلاء كلمتها من اول وقوفهِ في ميدان السياسة والادارة الى آخر لحظة من حياتهِ

نم يا رياض باشا مستريح البال قرير العين فامنيتك قد اخذت تتحقق قليلاً قليلاً بفضل مولاك ومولانا العباس وبفضل حكومته السعيدة الرشيدة · فعباس هذا الذي عاونك على وضع الاساس · وهو الذي سيعاون خلفاءك في تشييد البناء لمجد مصر ولفخر الشرق · وان غداً لناظره قريب

يذكرني رياض برجل من رجال الاندلس في اواخر القرن الثاني للهجرة · هذا الرجل كان آية في الجمال حتى سماهُ الناس وعرفهُ التاريخ باسم الغزال · هذا أوتي البراعة في العلم والحكمة والهيام في اودية الحقيقة والخيال · خدم يحيى الغزال امراء المسلمين في ذلك العهد اجل خدمة سواء في ذلك الشؤون الداخلية والمهام الخارجية · هذا الرجل طالما حل المعضلات واجاد في عقد المعاهدات وذهب سفيراً الى ملوك النورمانديين في الشمال والى ملوك الروم بالقسطنطينية في الشرق · وكان مع اتقانهِ لغة العرب وولوعهِ بها ويراعتهِ فيها يجيد كثيراً من اللغات الاجنبية وخدم خمسة من امراء المسلمين الى ان توفي على الثمانين · قال الغزال في بعض اراجيزهِ

ادركت بالمصر ملوكاً اربعه وخامساً هذا الذي نحن معه

وهذا شأن رياض فقد اشتهر بحسن الخلق والخُلق وامتاز بحب العلم ومساعدة اهليهِ وطالبيهِ · ولهُ القدح المعلى في خدمة مصر في الداخل وفي الخارج · وذهب الى بلاد الشمال والى القسطنطينية بمهمات سياسية افاد بها بلادهُ واميرهُ · واتقن لسان العرب والاتراك والافرنج وخدم خمسة من ملوك مصر وهم عباس الاول وسعيد واسمعيل وتوفيق وعباس الثاني مدَّ الله في عمرهِ · وقد مات رياض وكان لسان حالهِ يقول

خدمت مصراً وملوكاً اربعه وخامساً هذا الذي نحن معه

اراني اطلت في المقال ولكن رياضاً كما قلت لكم عبارة عن صحيفة كبيرة في تاريخ مصر الحديثة واني وايم الله قد اغفلت كثيراً من مناقب النقيد التي لا تفي بها الاَّ المجلدات الضخام

ولو كان رياض في غير هذه البلاد لاقام الناس لهُ تمثالاً كما اقام اهل نوبار لنوبار وما هو احق منهُ بهذا الاثر المادي الذي يحدث الاجيال بفضل الرجال ويتحدى الابناء والاحفاد على التفاني في خدمة البلاد

فهل يكون لهذا الصوت من صدى · وهل في البلد رجال يجيبون النداء ام هل يذهب رياض هو ايضاً سدى · مثل الفطاريف الذين سبقوهُ الى عالم الردى ؟ كلاَّ ثم كلاَّ انني امني النفس (والاماني لذة العيش) ان في السويداء رجالاً وان القوم سيتبارون كلهم عن

بكرة ابيهم في تخليد اثر ذلك الذي وقف حياتهُ على خدمتهم اجمعين

فرجل كرياض . والرجال قليل . في بلد كمصر . عهدهُ بالحرية قريب

فرجل كرياض . يفاخر بهِ النيل . ويحق لهُ الفخر . في هذا العصر الجديد

فرجل كرياض . نبغ في عهد اسماعيل . وامتاز في ذلك الدور . بالتكيمة والاثر الحميد

فرجل كرياض . خدم هذا الجيل . الى ان دخل القبر . وهو قدوة الشبان والشيب

رجل مثل رياض . وارجو ان يكون رياض مثالاً لكل رجل

لا يكفينا ان نرى قومهُ واهلهُ يقيمون لهُ حفلة تتلوها الاخرى وتعززها الثالثة . بل ينبغي لهذه الامة الناهضة ان يتضافر افرادها على تخليد ذكراهُ . ليكون مونةً لهُ ولها حياة

سكرتير مجلس النظار

احمد زكي

حكم اليونان والرومان

(تابع لما قبلهُ)

من حكم فلوطرخس ايضاً

لا يُحسن اسكاف يصنع الحذاء اكبر من القدم

المناصب لا تشرف الرجال ولكن الرجال تشرف المناصب

سئل ما يجب ان يتعلمهُ الاولاد فقال ما يستطيعون العمل بهِ اذا صاروا رجالاً

كان اجيسلاوس مغرماً باولادهِ وكان مرةً يلعب معهم فركب قصبةً كأنها فرس فرآهُ احد اصدقائهِ وقال لهُ في ذلك فاجابهُ لا تقل شيئاً حتى يصير لك اولاد

قيل لديماراتس اصمتَّ لانك احمق او لانك حُصرت عن الكلام . فاجاب ان الاحمق لا يصمت

جسَّ طبيب نبض بوسنياس فقال لهُ ما بك مرض فقال بوسنياس اصبتَ لاني لم استعمل ادويتك

وقال طبيب لبوسنياس لقد شخت . فقال كيف حدث ذلك وانت لم تطبني قط

وقال رجل لبلسترخس ان فلاناً المجّاء مدحك فقال لعلهُ سمع اني مت

وقال سقراط ان الطالح يحيا ليأكل ويشرب والصالح يأكل ويشرب ليحيا